المدرس: أركان عبيد مهدي *

Arkan Obaid Mahde

arkan.mhdi@su.edu.krd/ البريد الإلكتروني

ملخص البحث :

الحمد لله نعمده ونستعين به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ,اما بعد . قد درست في هذا البحث تباين القتل بالإكراه بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وموانع القصاص بينهما ويتألف من أربعة مباحث تباين فيها القانون عن الشريعة : المبحث الأول : الإكراه على القتل في الفقه الإسلامي ويتألف من مطلبين : المطلب الأول : شروط الإكراه .المطلب الثاني : حكم القتل على وجه الإكراه في الفقه الإسلامي . المبحث الثاني : الإكراه على القتل في القانون وتباينه عن الفقه الإسلامي ,ويتألف من مطلبين : المطلب الأول : الإكراه على القتل في القانون . المطلب الثاني : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الإكراه على القتل . المبحث الثالث : العفو عن القاتل ويتألف من أربعة مطالب : المطلب الأول : عفو المجني عليه في الفقه الإسلامي . المطلب الثاني : عفو الولي بعد موت المجني عليه في الفقه الإسلامي . المطلب الثالث : العفو عن القاتل في القانون . المطلب الرابع : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في عفو الولي بعد موت المجني عليه . المبحث الرابع : سقوط القصاص ويتألف من ثلاثة مطالب : المطلب الأول : سقوط القصاص بالصلح في الفقه الإسلامي . المطلب الثاني : الصلح على القصاص في القانون . المطلب الثالث : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الصلح على القصاص في القتل العمد .ثم الخاتمة: وتطرق فيها عن الأحكام العملية الجنائية ، والتي يفترق فيها القانون الوضعي عن أحكام الفقه الإسلامي الحنيف في جريمة القتل ، وجدت بعض الاختلاف في بعض

* جامعة صلاح الدين / كلية التربية مخمور / قسم اللغة العربية

المواضيع إلا أنها قليلة لا تطغى على الأحكام المتفق عليها في كثير من المواضيع التي تندرج تحت عنواني تلك الجريمة.

وقد تبين لي أن المعالجة الشرعية الإسلامية والمعالجة القانونية الوضعية - في فرض العقاب - لها أهمية بالغة في تقليل تلك الجرائم والحد منها إذا ما طبقت وفق ما فرضه الله وسنة رسوله ، أو على وفق التقنين الذي شرعه أهل القانون .

أخيرا وصلت بمنة الله وفضله إلى نتائج - إيجابية - من وجهة - نظر فقهاء ، ونتائج سلبية من وجهة النظر في القوانين وفي بعض المواضيع التي نوهت عنها والتي اختلف بها المشرع القانوني .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا وحبيبنا ونور قلوبنا صفوة الأنام محمد وعلى آله الزاكين وأصحابه العدول الطيبين . فإن من العلماء الأفاضل من اعتنى بموضوع الجنايات فيما يتعلق بها من مسائل فقهية سواء كانت شرعية إلهية أم قانونية وضعية ومن جزئيات هذا الموضوع جريمة القتل بالإكراه وما يتعلق بهما ويترتب عليهما من أحكام . أما الأسباب التي دعتني لاختيار موضوع (تباين القتل بالإكراه بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وموانع القصاص بينهما) فهي ما يأتي :

١- من خلال مراجعتي للكتابات والبحوث لم أطلع فيما اطلعت عليه على بحث أو رسالة تناولت أوجه الاختلاف بصورة مستقلة والتي اختلفت بها القانون عن الفقه الإسلامي .

٢- كلمة حق أقولها أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر الواجبة على كل مسلم لإضفاء الخيرية على هذه الأمة مع من أسهم في إضفائها لتبقى خير أمة ، ولتبتعد أحكام ولاتها عن أصناف ثلاثة تلاها الحق في الذكر الحكيم ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٣) ، ومتمسكين بتوجيه خاتم الأنبياء والمرسلين ((تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا

(١) سورة المائدة : الآية ٤٤ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

(٣) سورة المائدة : الآية ٤٧ .

كتاب الله وسنتي))^(١) وكانت خطتي في هذا البحث تباين القتل بالاكراه بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وموانع القصاص بينهما ويتألف من أربعة مباحث تباين فيها القانون عن الشريعة : المبحث الأول : الإكراه على القتل في الفقه الإسلامي ويتألف من مطلبين : **المطلب الأول : شروط الإكراه .المطلب الثاني : حكم القتل على وجه الإكراه في الفقه الإسلامي .** المبحث الثاني : الإكراه على القتل في القانون وتباينه عن الفقه الإسلامي ، ويتألف من مطلبين : **المطلب الأول : الإكراه على القتل في القانون . المطلب الثاني : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الإكراه على القتل .** المبحث الثالث : العفو عن القاتل ويتألف من أربعة مطالب : **المطلب الأول : عفو المجني عليه في الفقه الإسلامي وعفو الولي بعد موت المجني عليه** ورجحت ما رأيته الأرجح بالدليل منها وقارنت كل منهما مع العفو في رأي القانون وتناولت آخر هذا الفصل سقوط القصاص والصلح عليه عند فقهاء المسلمين والصلح على القصاص في رأي القانون وقارنت بينهما ، كل ذلك كان في جريمة القتل .

المطلب الثاني : عفو الولي بعد موت المجني عليه في الفقه الإسلامي . المطلب الثالث : العفو عن القاتل في القانون . المطلب الرابع : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في عفو الولي بعد موت المجني عليه . المبحث الرابع : سقوط القصاص ويتألف من ثلاثة مطالب : **المطلب الأول : سقوط القصاص بالصلح في الفقه الإسلامي . المطلب الثاني : الصلح على القصاص في القانون . المطلب الثالث : تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الصلح على القصاص في القتل العمد . ثم الخاتمة**

وكان منهجي في الكتابة أنني أتناول المسألة التي اختلف الحكم فيها في آراء الفقهاء ، وأبحث ذلك بشكل موجز ، وأرجح ما أراه راجحاً منها ، وغالباً ما يكون رأي الجمهور ، ثم أقارن رأي فقهاء القانون مع الرأي الراجح وفي المسألة التي يختلف فيها عن التشريع الإلهي فقط وأوماً إلى حكمة العمل بحكم الشرع الشريف ، حكم الله وكتابه مذكراً دائماً بحكم الله الذي يحقق للعباد المصالح ويجلب لهم المنافع ويدراً عنهم الشرور والمفاسد ليعيش مجتمعنا آمناً مطمئناً ومستقراً لا يعكر صفوه كدر على وجه هذه المعمورة مهما كان الإنسان متهوراً أو شاذاً أو أنانياً شريراً ، بخلاف القوانين

(١) أخرجه الدار قطني في السنن : سنن الدار قطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي (ت : ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني اليمني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م . ، ج ٤ ص ٢٤٥ ، والحاكم : المستدرک على الصحيحين ، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت : ٤٠٥ هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م . ج ١ ص ١٧٢ .

الوضعية التي لا تقوم على أساس الدين وإن كان بعضها يحقق المصالح للعباد ، إلا أنها تقوم على أساس ما تعارفه الناس في الواقع من عادات وتقاليد بغض النظر عن موافقتها للدين أو مخالفتها له والذي يرقق النفس البشرية ويرتقي بها فيصفيها من الأنانية والأثرة للنفس حتى يصبح الإنسان يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فيعيش الناس ضمن دائرة تشريع إلهي يمتزج في قلوبهم وترتضيه عقولهم رضا ومحبة واطمئنانا إليه ، فيصبحون دائما في شوق إليه وتلذذ بحلاوته ، حتى ولو دعت الظروف إلى تجاوزه أحيانا لكن القلب إليه مشوق والضمير إليه متوق والقلب والحب يظلان يذكران صاحبه إلى أن يعود إليه ويعود مرة ومرات ٠٠٠

أما المسألة التي يتفق القانون فيها مع رأي جمهور الفقهاء المسلمين فلا أروم الخوض فيها لتحقيق الغاية المنشودة مما أقصده في بحثي .

وبعد : فإنني لا أجزم قاطعا بأنني أول من كتب فأجاد بهذا الصدد ، وما بحثي هذا إلا بل يسير من قطر ندى السحاب الزاخرة التي أرسلت مياهها كأفواه القرب وأينما وقع نفع ، ينير حوالك الأمة بإشراقه أنوار العلم الزهية ، والتي سطرت في طيات وصحائف الأولين والآخرين المستمدة من مصادر التشريع سواء كانت إلهية أم وضعية تتفق مع الشرع الحنيف ، أسأل المولى - جل وعلا - أن يمن علي يوم العرض عليه ، والوقوف بين يديه حين يعد علي أعمالي ويذكرني بأفعالي ، فيغفر لي جل ذنوبي وأوزاري ، ولمن قرأ كتابي وعمل بأحكام المصور الباري ، وأن ينجينا يوم الحساب .

المبحث الأول: الإكراه على القتل في الفقه الإسلامي

لم نتطرق إلى معنى الإكراه لأنه لا يختلف في معناه في القانون الجزائري العراقي عن معناه في الفقه الإسلامي ولأننا في بحثنا هذا لا نتناول إلا المواضيع التي فيها أوجه تباين عن الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: شروط الإكراه

يشترط في الإكراه أربعة شروط :

أولها : أن يكون المكره قادرا على إثبات ما هدد به من قطع أو قتل أو ضرب مهلك وهذا الإكراه - عند أبي حنيفة - لا يتأتى إلا من قبل السلطان (ولي الأمر) لأن القدرة على إيقاع المهدد به محصورة به ، فهو وحده يتفرد بالمنعة والنفوذ .

ثانيها : كون المكره يخاف من المكره خوفا يحمله على الظن من أن سيصدق في تنفيذ تهديده إن لم يستجب لطلبه .

ثالثها : خوف المكره من المكره وأن لا يوافق هوى في نفسه .

رابعها : أن يكون المكره به أمرا فيه خطورة كالقتل أو بتر عضو من الأعضاء أو الضرب المؤذي الخارج عن التحمل (١) .

المطلب الثاني: حكم القتل على وجه الإكراه في الفقه الإسلامي

لا يجوز القتل بسبب الإكراه سواء كان الإكراه تاما أو ناقصا (٢) ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (٣) والإكراه التام : هو الذي يوجب الإلجاء كالتهديد بالقتل أو قطع عضو من أعضاء البدن الباعث على الخوف من الموت ، أو الضرب على وجه يتوقع به تلف النفس ، والإكراه الناقص : هو الذي لا يوجب الإلجاء كالإيذاء القليل أو إتلاف المال (٤) ، والتام يعدم الرضا ويوجب الإلجاء ويفسد الاختيار ، والناقص يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء ولا يفسد الاختيار (٥) ، ويقنص من القاتل أن قتل نتيجة الإكراه الناقص بلا خلاف (٦) أما القتل الواقع بسبب الإكراه التام ، فهنا محل خلاف بين العلماء يتبين من خلال عرض آرائهم فيما يلي :

الرأي الأول : يرى أبو حنيفة والزيدية والشيعة الإمامية ، أن الإكراه التام يصرف القصاص عن المكره ولا يوجب عليه شيئا سوى التعزير ، وأنه يكون آثما بفعله ولكن إثمه هذا لا ينهض دليلا على وجوب شيء من الدية أو الكفارة ، ويتحمل القصاص صاحب الإكراه وذلك :

١- لقوله ﷺ : ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) (٧) ورفع الشيء هو رفع موجبة .

(١) ينظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، الفقيه المحقق عبد الله عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي ، دار الطباعة العامرة ، ١٣١٩ هـ . ج ٢ ص ٤٢٩ ، وجناية القتل العمد : جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، نظام عبد الحميد ، مطبعة اليرموك ، بغداد ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، ص ٤١٨ .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت : ٥٨٧ هـ) ، ط ١ ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية ، مصر ، ١٣٢٧ هـ ج ٧ ص ١٧٧ ، وتبيين الحقائق : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلمي الحنفي ، ط ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٣ هـ ج ٥ ص ١٨١ .

(٣) سورة الإسراء ، الآية ٣٣ .

(٤) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٣ ص ١٧٥ .

(٥) تبين الحقائق ، مصدر سابق ، ج ٥ ص ١٨١ .

(٦) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ١٨٠ .

(٧) أخرجه ابن حبان : ج ١٦ ص ١٠٢ ، والحاكم في المستدرک : ج ٢ ص ٢١٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ج ٨ ص ٢٣٥ ، وابن ماجه : ج ١ ص ٦٠ ، والطبراني : ج ١١ ص ١٣٣ .

٢- القاتل من حيث المعنى - هو صاحب الإكراه - وما يصدر عن يمين الإكراه عليه ما هو إلا صورة القتل فنسبة القتل إليه هو كنسبة القتل إلى الآلة التي هي في يد القاتل (١) .

الرأي الثاني : يرى زفر من أصحاب أبي حنيفة - والشريعة الإمامية في الرأي الراجح عندهم أن القصاص على من يباشر القتل - أي من يقع عليه الإكراه هنا - وذلك لما يأتي :

١- لأنه يقع منه القتل حقيقة ومشاهدة (٢) .

٢- لوقوع قتله ظلماً لاستبقاء نفسه ، فيشبهه حاله حال من يقتل شخصاً في مخصصة ليأكله (٣) .

٣- لأنه يأثم وإن كان مكرهاً ، وأثمه بالقتل هذا يدل على أنه قاتل إذ لو لم يكن قاتلاً لما كان آثماً (٤) .

الرأي الثالث : يرى أبو يوسف سقوط القصاص عن المكره والمكروه كليهما ، لأن المكره ليس بقاتل حقيقة وإنما هو سبب في القتل ، إذ القاتل حقيقة هو المكره ، وهو إن لم يجب عليه القصاص كما يرى أبو حنيفة فمن الأولى أن لا يجب على صاحب الإكراه أيضاً (٥) كما أنه يسقط بسبب الشبهة لأن المكره آثم لأنه فضل بقاءه على غيره وهذا يعني أن الفعل يدور بين المكره والمكروه فأورث شبهة يسقط فيها القصاص إلى الدية .

الرأي الرابع : يرى المالكية والشافعية - في الراجح - والحنابلة وجوب القصاص على كل من المكره والمكروه (٦) واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها :

١- قوله ﷺ : ((من قتل بعمده قتيلاً فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية)) (٧)

(١) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ١٧٩ ، وإيضاح الفوائد ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٥٦٦ .

(٢) بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ١٩٧ .

(٣) إيضاح الفوائد ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٥٦٦ .

(٤) ينظر : المبسوط: المبسوط ، شمس الدين السرخسي ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، لصاحبها محمد إسماعيل ، مصر ، ١٣٢٤هـ ، ج ٢٤ ص ٧٣ .

(٥) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ١٧٩ .

(٦) ينظر : نهاية المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٤٦ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٢٦٧ ، والمحلى ، مصدر سابق ، ج ١٠ ص ٦١٨ .

(٧) أخرجه الترمذي : ج ٤ ص ٢١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ج ٨ ص ٥٧ ، والدارقطني : ج ٣ ص ٩٥ ، وأبو داود : ج ٤ ص ١٧٢ ، والطبراني : ج ٢٢ ص ١٨٦ .

٢- لأن من يباشر القتل وينفذه هو الذي وقع عليه الإكراه ، ومن يوقع الإكراه هو الذي يحمل المكره على القتل فتتحقق السببية الكاملة التامة التي توجب حكم القصاص ، لأنها تنزل منزلة المباشرة (١) .

٣- شرع القصاص للردع والزجر ، والقتل على وجه الإكراه من أصحاب النفوذ والغلبة غالب ، وإذا لم يوجب القصاص ، سوف يؤدي ذلك الأمر إلى فساد أوضاع المجتمع ومن ثم إلى ضياعه (٢) .
الترجيح .

بعد العرض الموجز للأراء الأربعة للفقهاء في حكم القتل على وجه الإكراه - أرى والله تعالى أعلم - أن الراجح ما ذهب إليه المالكية والشافعية - في الراجح عندهم - والحنابلة - وهو الرأي الأخير - وجوب القصاص على المكره والمكره - مضيافاً إلى أدلتهم عموم حديث سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا واحداً فقتلهم عمر وقال : ((لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به)) وقول ابن عمر قتل غلام غيلة فقال ((لو اشتراك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به)) والمكره والمكره هما مشتركان في القتل ، والمكره هنا متواطئ في القتل ، كان عليه أن لا يسلم للمكره حتى ولو في حالة تمام الإكراه ، وإنما يجب عليه أن يدافع عن نفسه ، فالدفاع عن النفس واجب مشروع وإن مات مات شهيداً ، كمن يدافع عن إنقاذ حياته من الهلاك ، ومن جهة أخرى لنصرة مظلوم بريء أما أن يسلم فيقتل ظلماً فهو هنا لا يحصل على الشهادة من وجه ، وآثم ويقنص منه كما هو حال المكره من جميع الوجوه .

ولو افترضنا أن ظفر من سيقع عليه القتل بالمكره فقتله نتساءل هل ينال الشهادة هاهنا كما هو الحال في حالة دفاعه عن نفسه ؟ .

المبحث الثاني: الإكراه على القتل في القانون وتباينه عن الفقه الإسلامي

المطلب الأول: الإكراه على القتل في القانون

يعتبر القانون الإكراه على القتل ظرفاً من الظروف التي تمنع المسؤولية الجنائية (٣) ، فلا يكون بسببه الجاني مسؤولاً عن جنايته وذلك عند أكثر فقهاء القانون .

غير أن شراح القانون لا يقرون رفع المسؤولية كلياً عن المكره في حالة إذا أقدم على جريمة تتساوى في الضرر مع نفس ما يلحقه من ضرر إن لم يستجب لطلب المكره وإنما يرون معاقبته

(١) ينظر : حاشية الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي (ت : ١٢٣٠هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ج ٤ ص ٢١٨ .

(٢) ينظر : تبين الحقائق ، مصدر سابق ، ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) قانون العقوبات العراقي وتعديلاته المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ م .

بعقاب أقل من العقاب المقرر لأصل الجريمة^(١) ونصت كثير من القوانين على عدم معاقبة الجاني على جريمته التي ارتكبها نتيجة الإكراه لوقاية نفسه أو سلامة جسمه أو لوقاية نفس أو جسم أحد أقربائه^(٢) .

أما القانون العراقي فقد تكلم عن نوعي الإكراه ، الإكراه المادي ، والإكراه المعنوي ، أما الإكراه المادي في القتل فهو كمن يلقي شخص غيره على ثالث يأتي به موته ، فالثاني هنا كآلة الصماء بيد الأول لقتل الثالث ، لذلك لا توجه إليه جناية القتل ، ولا يتحمل مسؤوليته ، إنما يتحملها الشخص الأول الفاعل^(٣) .

أما الإكراه المعنوي ، فهو كتسليط شخص على إرادة غيره بتهديده إياه والذي يحمله على الاستجابة وحمله على الرغم منه على قتل شخص آخر فقانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م رفع المسؤولية عن المكره ، إذ قرر في مادته الثانية والمستين أنه : ((لا يسأل جزائياً من أكرهته على ارتكاب الجريمة قوة مادية أو معنوية لم يستطع دفعها))^(٤) .

المطلب الثاني: تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الإكراه على القتل
يرى فقهاء القانون إعفاء المكره نهائياً من العقاب .

وهذا الاتجاه في تخفيف العقاب أو الإعفاء النهائي لدى القانونيين لا يتفق مع ما قرره فقهاء المسلمين في الراجح من آرائهم ، وهو وجوب القصاص على المكره والمكره ، أو على الأقل وجوب التعزير فيما ذهب إليه الرأي الأول مخالفين لفعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقول ابن عمر ، والمكره والمكره مشتركان في الفعل ، فالمكره هنا متواطئ في القتل كان عليه أن لا يسلم حتى في حالة تمام الإكراه دفاعاً عن دم مسلم كما يدافع عن نفسه .

وأخيراً نستطيع أن نقول أن الإكراه هو قتل شبه عمد من ناحية ما فيه من العدوان بما يقتل أكيداً أو غالباً ، ودون شبه العمد لتخلف معنى القصد التام عنه وانعدام الرضا به ، وهذه هي مرتبة القتل على الإكراه عند المقارنة بين الشريعة والقانون^(٥) .

المبحث الثالث: العفو عن القاتل

(١) ينظر : التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، عبد القادر عوده ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج ١ ص ٥٦٩ .

(٢) ينظر : في المسؤولية الجنائية ، الدكتور محمد مصطفى القلي ، ص ٤١١ .

(٣) جناية القتل العمد ، مصدر سابق ، ص ٤٢٩ .

(٤) قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م .

(٥) ينظر : جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية ، مصدر سابق ، ج ١ ص ٤٣٢ .

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٢) ،

وقال تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ ^(٣) وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ((ما عفى رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزا)) ^(٤) وعن أنس رضي الله عنه قال : ((ما رفع إلى رسول الله ﷺ أمر فيه القصاص إلا أمر فيه بالعتو)) ^(٥) .

لذلك إذا نال العفو قاتلا سقط عنه القصاص . ولكن السؤال الذي يرد هنا . من الذي يعود إليه أمر هذا العفو .. ؟ المجني عليه قبل موته .. ؟ أم الولي بعد موت المجني عليه .. ؟ وما هو حكم العفو عن القاتل في القانون .. ؟ هذا موجز لعناوين هذه الأسئلة وهي التي حصل فيها تباين بين الفقه الإسلامي والقانون .

المطلب الأول: عفو المجني عليه في الفقه الإسلامي

اختلف فقهاء الأمة الإسلامية في أمر القصاص من القاتل في حالة إذا عفا عنه المجني عليه قبل موته إلى رأيين :

الرأي الأول : ذهب جمهور الفقهاء ، وهم الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية ، إلى سقوط القصاص إن عفا المجني عليه قبل موته ^(١) فالأحناف يرون صحة هذا العفو استحسانا لا قياسا ، لأن المجني عليه عند إعفائه عن القتل يكون قد عفا عن شيء ليس بموجود ، لأن القتل لا يصير قتلا إلا بمفارقة الحياة ، وعند ذلك يمتنع كل تصرف فعلي أو قولي لعدم إمكان حصوله ممن فارق حياته .

(١) سورة الشورى ، الآية ٤٠ .

(٢) سورة التغابن ، الآية ١٤ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

(٤) رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتهى الأخبار ، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، نسخة قوبلت مع النسخة التي طبعت بالمطبعة الأميرية سنة ١٢٩٧ هـ ، ج ٧ ص ٣٢ .

(٥) رواه ابن ماجه : ج ٢ ص ٨٩٨ ، وأحمد في المسند : ج ٣ ص ٢١٣ ، ينظر : نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٣٢ .

(٦) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٤٨ ، والمنتهى ، مصدر سابق ، ج ٥ ص ٧٥ ، والمهذب ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٨٩ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٣٥٧ ، والبحر الزخار ، مصدر سابق ، ج ٥ ص ٢٢٨ .

ووجه الاستحسان عندهم هو أن القصاص يجب للورثة على وجه الخلافة ، لذا لو انقلب مالاً يقضى منه ديون المجني عليه وتنفذ منه وصاياه ، فكأن أصل الحق ثابت له لوجود سببه وهو فعل الجاني المفضي إلى الموت ، ولأن عفو بعد وقوع الجناية عليه هو كإذنه بالجناية ابتداءً ، والأذن في الابتداء مسقط القود (١) .

وإذا عفا المجرع عن الجاني بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها صح ذلك العفو ولم يلزم القاتل شيء ، لأن العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها يدل على العفو عن القتل (٢) والعفو عن الجراحة أيضاً يشمل القتل ولا يلزم الجاني شيء عند أبي يوسف ومحمد (٣) ، أما الإمام أبو حنيفة فإنه يرى أن الجرح إذا سرى إلى النفس يكون قتلاً ابتداءً ، أي في أول لحظة وقوع الجرح ، فعفو المجرع عن الجرح لا يصادف محلاً حينئذ ، ويكون عفو عن غير حقه ، إذ الجرح غير القتل ويختلف موجبهما ، والعفو عن أحد الغير لا يكون عفواً عن الثاني في الأصل ، والقياس أخذ الجاني بالقصاص . لكن القصاص يسقط استحساناً بالعفو الموروث للشبهة الدارئة له (٤) .

أما المالكية فإن عفو المجني عليه ماض عندهم يصرفون به القصاص عن القاتل (٥) إلا إذا كان القتل غيلةً ، لأنه أحق بالعفو من الورثة ، وأملك لديته من أوليائه وإن عفا المجرع عن الجرح ثم مات لم يسر عفوهُ إلى النفس عند مالك ما لم ينص عليه كأن يقول عفوت عن الجرح وما يؤدي إليه (٦) ، وقال أشهب إن عفا المجرع عن جرح لا يأتي منه الموت غالباً ثم سرى ذلك الجرح فمات فلأوليائه القصاص على الجرح بعد إيمان القسامة ما لم يصرح بالعفو عما يتولد من الجرح أيضاً ، لأن المجرع عفا عن الجرح دون الجناية على النفس . أما إن عفا عن جرح وقع في مقتل فالعفو يشمل القتل هنا (٧) .

(١) ينظر : المبسوط ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ١٥٣ .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٤٩ .

(٣) ينظر : تبين الحقائق ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ١١٨ .

(٤) ينظر : تبين الحقائق ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ١١٩ ، والفتاوي الهندية ، أبوالمظفر محي الدين محمد أورنك عالمكير بادشاه غازي ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣١٠ هـ ، ج ٨ ص ٢٨٤ .

(٥) ينظر : المدونة الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ٤٣٤ .

(٦) ينظر : بداية المجتهد ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ٤٣٩ .

(٧) ينظر : المنتقى ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٧٥ .

أما الشافعية والحنابلة فهم يقولون أن المجرور إذا عفا عن الجرح وما يحدث منه لزم العفو إن مات المجرور^(١) ويرون أن الجراح إن عفي عن القصاص من الجرح ثم سرى الجرح إلى النفس فإن كانت الجناية مما يجب فيها القصاص كقطع الكف سقط القصاص في النفس ، لأن القصاص لا يتجزأ فإن سقط في البعض سقط في الكل أيضا^(٢) وهذا هو الأرجح عند الشافعية^(٣) .
أما في الرأي المرجوح لديهم فهو لا يسقط ، وإذا كانت الجناية مما لا قصاص فيها كالجائفة ونحوها لم يسقط القصاص في النفس في المذهبين ، لأن العفو وقع على ما لا قصاص فيه^(٤) .
الرأي الثاني : ذهب أبو ثور وداود^(٥) وابن حزم إلى عدم سقوط القصاص عن القاتل بعفو المجني المجني عليه قبل موته ، ويذهب ابن حزم إلى أن الآيات كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٧) وقوله وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾^(٨) التي استدلت بها البعض على جواز عفو المجني عليه عن القاتل قبل أن يموت هي خاصة بعفو المجرور عن جرحه ، لا بعفو المجني عليه عن دمه ، ويرى أن المجني عليه ليس بأولى بدمه من أوليائه بعد موته ، لأن الجناية التي هو أولى بها هي تلك التي يكون حاكما فيها بعد حلولها به ، أما بعد موته فلا حكم له فيها ، ولا خيار ، ثم أن الله تعالى جعل لولي المقتول سلطانا وأجاز له القود ، فلا يجوز للمجني عليه إبطال السلطان الذي قدره الله لوليه ، وإبطال الخيار الذي جعله بعد موته لأهله على لسان رسوله ﷺ^(٩) .

(١) الأم ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت : ٢٠٤ هـ) ، ط ١ ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، الأزهر ، ١٣٨١هـ-١٩٦١م ، ج ٦ ص ٩ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٣٥٩ .

(٢) المهذب ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٨٩ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٣٥٧ .

(٣) المجموع ، مصدر سابق ، ج ١٧ ص ٣٢٤ .

(٤) المهذب ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٨٩ ، ونهاية المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٩٦ والمغني ، ج ٨ ص ٢٥٧ .

(٥) بداية المجتهد ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٦) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

(٧) سورة الشورى : الآية ٣٩ .

(٨) سورة النحل : الآية ١٢٦ .

(٩) ينظر : المحلى ، مصدر سابق ، ج ١٠ ص ٥٩٢ وما بعدها .

الترجيح .

والذي أرححه هنا هو الرأي الأول ، رأي الجمهور الذي يقضي بأن المجني عليه له حق العفو عن القاتل قبل أن يموت ، وليس للورثة التصرف بهذا الحق للأدلة الواردة فيه ، وهو الذي يزداد عزا عند الله بالعفو بديلا عن الجناية التي لحقت به .

المطلب الثاني: عفو الولي بعد موت المجني عليه في الفقه الإسلامي

اتفق الفقهاء على سقوط القصاص بعفو ولي الدم إلا أنهم اختلفوا في سقوط الدية على أقوال

كما يتبين مما يأتي :

أولا : الحنفية : يسقط القصاص بالعفو ولا يلزمه شيء من الدية ، لأن موجب القتل القصاص ، وعوضه الدية ، فإذا سقط الأصل لم يلزمه العوض ، وإذا كان أكثر من قاتل واحد وعفا الولي عن أحدهم ، سقط القصاص عنه دون من لم يشملهم العفو ، حيث يجب للولي على كل قاتل قصاص كامل ^(١) .

ثانيا : الشافعية والحنابلة والزيدية : إن ولي المقتول إن عفا عن القصاص مطلقا ، سقط القصاص ولم تجب الدية عند الشافعية والحنابلة في قول يرى عندهما أن القصاص هو موجب القتل العمد وحده ^(٢) ، والرأي المرجوح عند الشافعية يوجب الدية على نفس هذا القول لئلا تذهب الدماء هدرا ^(٣) ، وعلى القول الآخر عندهما - الشافعية والحنابلة - الذي يرى موجب القصاص أحد الأمرين القصاص أو الدية ، فإن العفو عن القصاص مطلقا يوجب الدية لأن العافي إذا ترك أحدهما وجب الآخر له ، وهو ما عليه الزيدية أيضا ^(٤) .

ثالثا : المالكية : رأي المالكية أن الولي في حالة عفوه عن القاتل مطلقا يسقط القصاص والدية ، وإن قال بعد العفو عفوت لأجل الدية لا يصدق إلا مع وجود قرائن تدل على صدقه ولم تمض فترة طويلة على عفوه ، ويستحلف عند ذلك ويبقى إن حلف على حقه في القتل إن امتنع القاتل عن إعطاء الدية ^(٥) .

(١) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج٧ ص٢٤٧ ، وتبيين الحقائق ، مصدر سابق ، ج٦ ص١١٣ .

(٢) ينظر : المهذب ، مصدر سابق ، ج٢ ص١٨٨ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج٨ ص٣٦١ .

(٣) ينظر : المجموع ، شرح المهذب ، محي الدين بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، مطبعة التضامن والأخوة ، مصر ، ج١٧ ص٣١٦ .

(٤) ينظر : مغني المحتاج ، مصدر سابق ، ج٤ ص٤٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ج٥ ص١٠ ، والبحر الزخار ، مصدر سابق ، ج٥ ص٢٤٠ .

(٥) ينظر : المدونة الكبرى ، مصدر سابق ، ج٦ ص٤٠٤ ، والمنتقى ، مصدر سابق ، ج٧ ص١٢٣ .

رابعا : ابن حزم : عفو الولي للقاتل ماض عند ابن حزم إن كان منفردا بولاية الدم ، ويرى أن حقه عند عفو ينتقل من القصاص إلى الدية رضي القاتل أم لم يرض ، كما يرى جواز عفو الجاني على ما يتفقان عليه من المال (١) أما إذا لم يكن منفردا بولايته فليس له حق الاستقلال بالعفو دون الآخرين ، فإذا عفا لغي عفوهُ إن لم يقروه ، لأن التخيير بين القود والدية ورد ورودا واحدا فلا يجوز تغليب عفو العافي على إرادة من يريد القصاص كما لا يجوز العكس إلا بنص أو إجماع وليس هنالك نص ولا إجماع في تغليب عفو من عفا (٢) .

خامسا : الشيعة الإمامية : ذهب الشيعة الإمامية إلى سقوط القصاص عن القاتل في حالة اتفاق جميع أولياء المقتول على عفوهِ ، ولا يلزم الجاني بالدية عند مطلق العفو فإن عفا أحد أولياء القتل كان للآخر استيفاء القصاص منه إن أدى إلى أوليائه نصف ديته ، لأن القصاص مشترك بينه وبين صاحبه ، فيبقى له نصف أصل الحق بعد عفو صاحبه عن حقه لذلك ليس له استيفاء كامل الحق بما بقي له منه إلا إذا أدى نصف الدية ، وإن لم يطلب القصاص وطلب نصيبه من الدية وجب أدائها إليه من قبل القاتل (٣) .

الترجيح .

سبق أن رجحنا - رأي الجمهور - في مسألة عفو المجني عليه عن القاتل قبل موته والذي يقضي بحق المجني عليه في العفو وليس للورثة التصرف بهذا الحق أما مسألة عفو الولي بعد موت المجني عليه فالراجح الذي أراه هو سقوط القصاص عن القاتل عند عفو ولي المقتول أو أحد الأولياء ولا يلزمه شيء من الدية ، وهو ما ذهب إليه المالكية في حالة عفو الولي عن القاتل مطلقا ، وكذلك يسقط القصاص عن القاتل ولا يلزم بالدية في حالة اتفاق جميع أولياء المقتول على عفوهِ ، عند الشيعة الإمامية كما تقدم ذكره ، وكذا لو عفا أحد الأولياء عند الشافعية والحنابلة والزيدية ، لما روي عن زيد بن وهب ((أن عمر أتى برجل قتل رجلا فجاء ورثة المقتول ليقتلوه فقالت أخت المقتول - وهي امرأة القاتل - إنني عفوت عن حقي ، فقال : عتق من القتل)) (٤) .

المطلب الثالث: العفو عن القاتل في القانون

(١) ينظر : المحلى ، مصدر سابق ، ج ١٠ ص ٤٣٧ .

(٢) ينظر : جناية القتل العمد ، مصدر سابق ، ص ٤٨٤ .

(٣) ينظر : النهاية للطوسي ، مصدر سابق ، ص ٧٣٥ ، وكنز العرفان في فقه القرآن ، المقداد بن عبد الله السيوري (ت : ٨٢٦ هـ) ، المطبعة الحيدرية ، طهران ، ج ٥ ص ٣-٦ ، والقواعد في فقه الإسلام ، الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت : ٧٩٥ هـ) ، ط ١ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ج ٤ ص ٦٢٣ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه : ج ٤ ص ١٧٢ ، ينظر المهذب ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٧٩ ، والبحر الزخار ، مصدر سابق ، ج ٥ ص ٢١٥ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٣٥٣ .

القتل هو من الجرائم العامة التي تتولى الدولة مخاصمة القاتل ومقاضاته ، وذلك عن طريق الادعاء العام ، لذلك لا يجوز لأولياء المقتول الإنعام على القاتل بالعتو وإسقاط القصاص عنه في القانون ، إذ أن أمر العفو هنا يعود للدولة ، يضيفه عليه رئيسها الأعلى بمرسوم رسمي .
فقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي - منح رئيس الجمهورية هذه السلطة وفق المادة (٢٨٦) حيث نصت ما يأتي :

((إذا صدقت محكمة التمييز الحكم الصادر بالإعدام فعليها إرسال الدعوى إلى وزير العدل ليتولى إرسالها إلى رئيس الجمهورية ، لاستحصال المرسوم الجمهوري بالتنفيذ ، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوما جمهوريا بتنفيذ الحكم أو إبدال العقوبة أو العفو عن المحكوم عليه ، وعند صدور المرسوم بالتنفيذ يصدر وزير العدل أمرا به ، متضمنا صدور المرسوم الجمهوري واستيفاء الإجراءات القانونية)) .

وقانون العقوبات العراقي قسم العفو إلى قسمين : عفو عام (١٥٣-١) ، وعفو خاص ، نصت المادة (١٥٤) منه على ما يأتي : ((١- العفو الخاص يصدر بمرسوم جمهوري يترتب عليه سقوط العقوبة المحكوم بها نهائيا أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها من العقوبات المقررة قانونا -٢- لا يترتب على العفو الخاص سقوط العقوبات التبعية والتكميلية ولا الآثار الجزائية الأخرى ولا التدابير الاحترازية ولا يكون له أثر على ما سبق تنفيذه من العقوبات وكل ذلك ما لم ينص مرسوم العفو على خلاف ذلك))^(١) ، ولا يعتبر ظرفا مخففا للعقوبة تنازل ذوي المجني عليه على التعويض وذلك ما نص عليه قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥٩) لسنة ١٩٨٢ في الفقرة (١) ((لا يعتبر ظرفا قضائيا مخففا في تنازل ذوي المجني عليه عن حقهم الشخصي في التعويض وتحكم المحكمة بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة مراعية في ذلك ظروف الجريمة والباعث على ارتكابها))^(٢) .

المطلب الرابع: تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في عفو الولي بعد موت المجني عليه
يلاحظ في القانون أن العفو عن القاتل هو ليس من حق ولي الدم فلا يجوز لأولياء المقتول بأن يتفضلوا به على القاتل وإسقاط القصاص عنه ، إنما جريمة القتل هي من الحقوق العامة العائدة للدولة ، يبت فيه رئيس الدولة الأعلى بمرسوم رسمي ، سواء على العفو فيه أم غير ذلك ، إلا أن العفو الخاص قد يصدر بمرسوم جمهوري ويترتب عليه سقوط العقوبة المحكوم بها نهائيا أو بعضها ، أو قد يتم إبدالها بأخف منها مما قرره القانون من العقاب .

(١) قانون العقوبات العراقي وتعديلاته المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ م .

(٢) المصدر نفسه .

بينما يختلف ذلك في الفقه الإسلامي ، فقد قرر فقهاء الشريعة الإسلامية بعد الاجتهاد جواز العفو عن القاتل من قبل المجني عليه قبل أن يموت ومن قبل أولياء المقتول بعد موته ، ويترتب على ذلك العفو سقوط القصاص عن الجاني عند جميع المذاهب وسقوط الدية وعدم وجوبها عند أغلبهم وهو الذي رجحناه من آراء الفقهاء .

وفي ذلك تخفيف على الأمة ، وتجاوز عن بعض ذنوبها ، وتحقيق المصلحة ، فيدخل هذا في دائرة الإحسان الذي أمر به الشرع الكريم ، ودائرة القيم الإنسانية والإصلاحية ، ودفع الضرر مهما أمكن .

المبحث الرابع: سقوط القصاص

المطلب الأول: سقوط القصاص بالصلح في الفقه الإسلامي

لولي القتل الصلح مع القاتل على مال في رأي جميع المذاهب ، لأنه صاحب الحق بعد موت المجني عليه ، وله أن يتصرف في حقه هذا استيفاءً وإسقاطاً إذا كان مكلفاً^(١) ، ويجوز أن يكون ذلك الصلح أقل أو أكثر من مقدار الدية^(٢) لما روي عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : ((من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شأؤوا قتلوا وإن شأؤوا أخذوا الدية ، وهي ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون حقة ، ذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم ، وذلك تشديد العقل))^(٣) ، ولأن بدل الصلح عوض عن القصاص الواجب وحده بالقتل وتحديده هنا على سبيل الإلزام إن اختاروا الدية ، ولا يتصور وجود الربا بين ما هو مال وما هو ليس بمال خلافاً للصلح على دية ، على أكثر ما تجب فيه تلك الدية ، وذلك غير جائز لإمكان الربا فيه ، حيث أنه مبادلة مال بمال فلا يجوز أن تكون فيه زيادة^(٤) .

والشافعية يرون أنه لو صالح ولي القتل على أكثر من الدية ومن جنسها كأن صالحه على مائتي بغير لغا الصلح إن أوجبنا أحد الأمرين من القصاص والدية على التخيير ، لأن ذلك زيادة على ما هو الواجب من الدية ، ونزل منزلة الصلح من مائة على مائتين وإن أوجبنا القود عينا ، فالأصح أن الصلح يصح ويثبت ما تم الصلح عليه ، لأنه مال يتعلق باختيار المستحق والتزام الجاني^(٥) .

(١) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٥٠ ، والمغني ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ٣٦٣ ، والمحلى ، مصدر سابق ، ج ٨ ص ١٩٥ .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٥٠ ، ومغني المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٥ ، والمحلى ، ج ٨ ص ١٩٥ .

(٣) رواه أحمد : ج ٢ ص ١٨٣ ، وابن ماجه : ج ٢ ص ٨٧٧ ، والترمذي : ج ٥ ص ٢١ .

(٤) ينظر : بدائع الصنائع ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٥) ينظر : مغني المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٥٥ ، ونهاية المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٧ ص ٢٩٥ .

أما الشيعة الإمامية فيرون أن القاتل إن فدى نفسه بإضعاف الدية الواجبة مضت تلك المفاداة ، وإذا طلب بعض الأولياء القتل استجيب طلبه إن رد من ماله على طالب المال وما يستحقه من الدية (١) والأحناف يقررون أنه إذا لم يصح الصلح كان لصاحب الصلح الرجوع على القاتل بالدية دون القصاص ، لأن الصلح بهذه الصورة أوثر الشبهة المانعة من استيفاء القصاص (٢) . وإذا صالح أحد الأولياء القاتل سق حينئذ القصاص ، ووجب بدل ذلك الصلح لصاحب الصلح ، حالاً لوجوبه بالعقد ووجبت الدية في ثلاث سنين لباقي الأولياء (٣) .

وللأب أن يصلح عن دم قد وجب لابنه القاصر على الدية ، لأنه له ولاية تعم النفس والمال ، وإن صالح على أقل من الدية وجبت كاملة ليس إلا ، وكل ما يجوز للأب يجوز للقاضي لأنه بمنزلة (٤) ويرى المالكية أنه إذا قتل رجل رجلين ، فصالحه ولي أحد القتيلين على الدية وطلب ولي الآخر القود بطل الصلح ، لأن الصلح هو للتخلص من القتل فإذا تخلف الخلاص لغا الصلح (٥) وإذا صالح أحد أولياء المقتول على مال سقط القصاص وكان للولي الأخير مشاركته في ذلك المال كما له المطالبة بنصيبه من الدية (٦) .

وليس لولي القتل في قتل الغيلة أن يصلح القاتل ، وإذا صالح على ذلك بطل الصلح ، لأن قاتل الغيلة أمره إلى السلطان (٧) .

المطلب الثاني: الصلح على القصاص في القانون

ليس لأولياء المقتول الصلح مع القاتل ، ومن ثم إسقاط القصاص الواجب عليه - لأن حق القتل هو حق عام ولا يمكن أن يكون فيه كلام لأولياء الدم (٨) وقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي وتعديلاته حدد الجرائم التي يجوز الصلح فيها على وفق المادتين (١٩٤) و(١٩٥) - أ - ب - ج) ، وليس من بينها جناية القتل العمد ، فإنه يجوز في دعاوي الشخصية فقط : فإذا كان عقاب الجريمة المرتكبة الحبس مدة سنة فأقل أو الغرامة ، فلا يحتاج الصلح إلى موافقة حاكم

١ ينظر النهاية للطوسي ، مصدر سابق ، ص ٧٣٤ ، ومفتاح الكرامة قواعد العلامة ، محمد الجواد بن محمد الحسيني العاملي ، مطبعة الشورى ، مصر ، ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ٥٥ .

(٣) ينظر : المبسوط ، مصدر سابق ، ج ٢١ ص ١٥ .

(٤) ينظر : تبيين الحقائق ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ١٠٨ .

(٥) ينظر : شرح الخرشي ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ٩ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، ج ٦ ص ١١ ، والمدونة الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٤ ص ٣٧٠ .

(٧) ينظر : المدونة الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٦ ص ٤٣٠ .

٨ ينظر : شرح قانون العقوبات الجديد ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .

التحقيق أو المحكمة ، أما إذا كان عقابها الحبس أكثر من سنة ، فلا بد من موافقة أحدهما كما هو الأمر في جرائم التهديد أو الإيذاء أو إتلاف الأموال أو تخريبها التي عقابها الحبس مدة سنة فأقل (١) .

وقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥٩) لسنة ١٩٨٢ والذي قرر أنه لم يعتبر تنازل ذوي المجني عليه ظرفاً مخففاً للعقوبة ، بل تحكم المحكمة بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة والتي نصها ((لا يعتبر ظرفاً قضائياً مخففاً في تنازل ذوي المجني عليه عن حقهم الشخصي في التعويض وتحكم المحكمة بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة مراعية في ذلك ظروف الجريمة والباعث على ارتكابها)) (٢) .

المطلب الثالث: تباين رأي القانون عن الفقه الإسلامي في الصلح على القصاص في القتل العمد
لا يسمح القانون الوضعي بالصلح على القتل ولم يعط أولياء القتيل هذا الحق للمصالحة مع القاتل وإسقاط القصاص الواجب عليه على أساسه ، لأن حق القتل هو حق عام ليس لأولياء الدم فيه كلام كما سبق ذكره .

أما في الفقه الإسلامي ، فإن الحكم عند فقهاء الشريعة الإسلامية وبتفاق جميع المذاهب ، أن لولي المقتول حق الصلح مع القاتل على مال وذلك لأنه صاحب الحق بعد موت المجني عليه ، وله حق الاستيفاء أو حق الإسقاط إذا كان مكلفاً ، عدا القتل غيلة فإن الصلح عليه باطل وأمر القاتل فيه موكول إلى السلطان ، وهو حكم موافق للقانون لأن القصاص من الحقوق التي يشترك فيها الحقان حق الله وحق العبد وحق العبد هو الغالب .

وبهذا تكون شريعتنا الإسلامية الغراء قد فتحت أبوابها الواسعة أمام من قد حاد في تطبيق بعض تعاليمها لعله يصلح حاله فلا يعود لمثل ذلك ، كما منحت ذلك الحق للولي وتعويض ما قد فات وما لا يمكن استرداكه بمبلغ مالي قد يستفيد منه الورثة .

الخاتمة:

الحمد لله على التمام وأصلي وأسلم في الختام على سيدنا محمد خير الأنام ، خاتم الأنبياء الكرام .
عند عومي في بحور المصادر الفقهية والقانونية ، بحثاً عن الأحكام العملية الجنائية ، والتي يفترق فيها القانون الوضعي عن أحكام الفقه الإسلامي الحنيف في جريمة القتل ، وجدت بعض الاختلاف

١ ينظر : جناية القتل العمد ، مصدر سابق ، ص ٤٩٩ .

٢ قانون العقوبات العراقي وتعديلاته المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

في بعض المواضيع إلا أنها قليلة لا تغطي على الأحكام المتفق عليها في كثير من المواضيع التي تندرج تحت عنواني تلك الجريمة .

وقد تبين لي أن المعالجة الشرعية الإسلامية والمعالجة القانونية الوضعية - في فرض العقاب - لها أهمية بالغة في تقليل تلك الجرائم والحد منها إذا ما طبقت وفق ما فرضه الله وسنة رسوله ، أو على وفق التقنين الذي شرعه أهل القانون .

أخيرا وصلت بمنة الله وفضله إلى نتائج - إيجابية - من وجهة - نظر فقهاء ، ونتائج سلبية من وجهة النظر في القوانين وفي بعض المواضيع التي نوهت عنها والتي افرق بها المشرع القانوني عما هو في الفقه الإسلامي من أحكام وكما يلي :

أولا : من وجهة نظر فقهاء :

تشريع الأحكام الفقهية الجنائية على ضوء النصوص الواردة من الله تعالى في الذكر الحكيم - وعلى ضوء ما سنه نبيه محمد ﷺ مستمدا عن طريق الوحي الأمين - وكان أكثرها موافقة لهذه النصوص ما كان راجحا من تلك الأحكام لذا تم ترجيحه على غيره من الآراء ، فكان فيه العلاج الناجع والأكثر ملاءمة للجرائم الجنائية - وأخص منها جريمة القتل. كل ذلك في آراء الفقهاء المسلمين الذين قالوا بما أوجبه الله من القصاص على القاتل كما في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(١) دون أي شفاعة أو تبديل . برغم الاتفاق من جانب كل من الفقه الشرعي ، والفقه الوضعي وهما يهدفان إلى - مصالح المجتمع - في التجريم والعقاب ، إلا أن الشريعة الإسلامية تختلف في أنها توسع من دائرة رعاية هذه - المصالح - وبما تهدف إليه من تعميق جذور الصلة بين الإنسان وخالقه من جهة - وبين الإنسان ومجتمعه من جهة أخرى - وهذا ما تفتقده القوانين الوضعية ومما كان من أهم الأسباب في انتشار الجرائم ، واعتياد الإجرام في زمن ابتعدت فيه الأمة شيئا ما عن التشريع الإلهي مما أدى أخيرا إلى ضياع الأمن ، وفقدان الطمأنينة والاستقرار . . . تحت رعاية بعض هذه القوانين . . .

ثانيا : من وجهة النظر في القوانين الوضعية :

١- لاحظنا أن القوانين لا تراعي الملاءمة في العقاب ، لنوع الجريمة ، وذلك كالسجن على جريمة القتل مثلا ، فإن العقاب فيها لا يتلاءم ونوع الجريمة - التي هي أشد وافظع ، إنها قتل نفس بغير

(١) سورة البقرة : الآية ١٧٩ .

حق ، وأقصد - جريمة القتل العمد البسيط - التي لا تقترن بالظروف المشددة في قانون العقوبات العراقي . كما نلاحظ أن المشرع العراقي جعل عقوبة الإعدام جوازاً ، إن لم تكن السجن عشرين سنة ، وفي حالة ما إذا اقترنت بالظروف المشددة فقط . نرى والحالة هذه ، أن العقاب لا يكون محققاً للعدالة بخلاف ما عالجه الشرع الكريم في أحكام الفقه الإسلامي الحنيف والذي - أوجب القصاص - ليدوق الجاني نفس المر الذي أذاقه لغيره ، والأكثر ردعا ، ولتبقى الحياة لنفوس كثيرة ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ كما أن فيه شفاء لغيل أهل المجني عليه .

٢- وجدنا أن القوانين غير مستقرة في تقرير العقاب .

٣- على ضوء ما ثبت في الفقه الإسلامي الحنيف ، سمو هذا الفقه ومرونته في الميل إلى الرحمة والإحسان أحيانا ، وإلى التشديد والقسوة في العقوبة في حين آخر ، فمن الممكن أن تنفذ عقوبة القصاص بالأجهزة السريعة والإزهاق إحسانا بالجاني ، ومن الممكن أيضا القتل بالمثل لمن تعود القتل بنوع خاص من الأدوات كما حدث في قصة اليهودي الذي رضخ رأس جارية بين حجرين ، فحكم برضخ رأسه ولو أن العقوبة كانت قاسية لكن الرحمة بالجاني هنا تكون قسوة على المجتمع ، فيجب أن يتحملها هو بدلا من ذلك المجتمع . فاقترض التشديد هنا ، وعدم استحقاقه للإحسان المطلوب كما في تنفيذ بعض العقوبات الأخرى . ونجد أخيرا من نتائج العقاب الصارم في القطع أنه لم يطبق من خلال قرنين ، إلا في أيد اقل من القليل .

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم .

- ﴿ أحكام السرقة في الشريعة الإسلامية والقانون ، د. أحمد عبيد الكبيسي ، مطبعة الرشاد .
- ﴿ الإفصاح عن معاني الصحاح : الوزير عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة (ت : ٥٦٠ هـ) ، المؤسسة السعيدية بالرياض لصاحبها فهد بن عبد العزيز السعيد ، ١٣٩٨ هـ .
- ﴿ الأم ، الإمام محمد أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت : ٢٠٤ هـ) ، ط ١ ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، الأزهر ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م
- ﴿ إعلام الموقعين ، ابن القيم الجوزية شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت : ٧٥١ هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

- ◀ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت : ٨٤٠ هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- ◀ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت : ٥٨٧ هـ) ، ط ١ ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية ، مصر .
- ◀ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الشيخ الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي (ت : ٥٩٥ هـ) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٢٨
- ◀ التاج المذهب لأحكام المذهب ، القاضي أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني الزيدي ، ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٦٦ هـ .
- ◀ تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، لابن فرحون ، إبراهيم بن علي السبكي (ت : ٧٩٩ هـ) ، بهامش فتاوي شيخ عايش ، ط ١ ، بولاق ، ١٣٠٠ هـ .
- ◀ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، ط ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٣ هـ .
- ◀ التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، عبد القادر عوده ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ◀ تفسير النسفي ، الإمام الجليل العلامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار إحياء الكتب العربية .
- ◀ تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية ، الشيخ محمد بن علي ، ط ١ ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٢٦ هـ .
- ◀ حكم محكمة تمييز العراق الصادر ج/١١ كانون أول ، ١٩٥٠ م .
- ◀ جرائم الأموال ، الدكتور محمد مصطفى القللي ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٣ م .
- ◀ جريمتا السرقة وخيانة الأمانة في القانون ، الدكتور علي حسين الخلف ، بغداد ، ١٩٢٥ م .
- ◀ الجنايات في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون ، أحمد فتحي بهنسي ، ط ٣ ، مكتبة الوعي العام ، ١٩٦٨ م .
- ◀ جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، نظام عبد الحميد ، مطبعة اليرموك ، بغداد ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ◀ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي (ت : ١٢٣٠ هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ◀ دليل الرفاق على شمس الاتفاق ، الشيخ مصطفى بن محمد بن فاضل بن محمد الحنبلي المعروف بماء العينين (ت : ٣٢٨ هـ) ، مطبعة المغرب .

المدرس أركان عبيد مهدي

- ◀ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، صدر الدين أبو عبد الله بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي (ت : ٩٦٩ هـ) ، ط ١ ، المطبعة الأميرية ، ١٣٠٠ هـ .
- ◀ الروض النظير ، شرح مجموع الفقه الكبير القاضي شرف الدين الحسن بن أحمد السياغي (ت : ١٢٢١ هـ) ، ط ٢ ، دار البيان ، دمشق ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ◀ سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت : ٢٧٥ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- ◀ سنن ابن ماجة ، الحفاظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت : ٢٧٣ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- ◀ سنن البيهقي الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن حسين بن علي بن موسى البيهقي (ت : ٢٥٨ هـ) ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم المدني ، دار المعرفة ، بيروت .
- ◀ سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت : ٢٩٧ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ◀ سنن النسائي ، أحمد بن شعيب النسائي (ت : ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط ٢ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ◀ شرائع الإسلام ، أبو قاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى الهذلي الحلبي (ت : ٦٧٦ هـ) ، تحقيق وإخراج وتعليق : عبد الحسين محمد علي ، ط ١ ، مطبعة الآداب .
- ◀ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، العلامة سيدي محمد عبد الباقي (ت : ١١٢٢ هـ) ، دار الفكر ، ١٩٣٦ م .
- ◀ الشرح الكبير على متن الإقناع ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت : ٦٨٢ هـ) المطبوع بهامش كتاب المغني .
- ◀ شرح الكنز ، محمد ملا مسكين ، على هامش فتح المعين .
- ◀ شرح جلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين ، الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦ هـ) ، ط ٣ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٦ م .
- ◀ شرح فتح القدير ، العلامة كمال الدين محمد بن علي عبد الواحد السيواسي الكندي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت : ٨٦١ هـ) ، ط ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر ، ١٣١٥ هـ .
- ◀ شرح قانون العقوبات الأهلي (القسم الخاص) ، أحمد أمين ، المطبعة الأميرية ، القاهرة .
- ◀ الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر .

- ◀ صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت : ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ◀ فتح القدير للعاجز الفقير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي السكندري الحنفي المعروف بابن الهمام (ت : ٨٦١ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ◀ الفتاوي الهندية ، أبوالمظفر محي الدين محمد أرنك عالمكير بادشاه غازي ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣١٠ هـ .
- ◀ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) ، تحقيق عبد العزيز بن باز ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- ◀ فجر الإسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية .
- ◀ الفروع من الكافي ، لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت : ٣٢٩ هـ) ، مطبعة الحيدري ، طهران .
- ◀ قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، ط ٢ ، ١٩٨٩ م .
- ◀ قانون العقوبات القسم الخاص ، د. واثبة السعدي .
- ◀ القواعد في فقه الإسلام ، الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت : ٧٩٥ هـ) ، ط ١ ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ◀ القوانين الفقهية ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي (ت : ٧٤١ هـ - ١٣٤٠ م) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ◀ كتاب شفاء العليل في بيان مسائل التعليل ، الإمام الغزالي ، تحقيق : الدكتور أحمد عبيد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
- ◀ كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت : ١٥٠١ هـ) ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .
- ◀ طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن حمود النسفي ، مطبعة بولاق ، ١٣١١ هـ .
- ◀ كنز العرفان في فقه القرآن ، المقداد بن عبد الله السيوري (ت : ٨٢٦ هـ) ، المطبعة الحيدرية .
- ◀ لسان العرب ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ◀ مجلة الأحكام القضائية ، العدد الثالث ، ١٩٥٣ م .

- ◀ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، الفقيه المحقق عبد الله عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي ، دار الطباعة العامرة ، ١٣١٩ هـ .
- ◀ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت : ٨٠٧ هـ) بتحريه الحافظين العراقي وابن حجر ، ط ٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ◀ المجموع شرح المهذب ، محي الدين بن شرف النووي (ت : ٦٧٦ هـ) ، مطبعة التضامن والأخوة ، مصر .
- ◀ المحلى ، ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد (ت : ٤٥٦ هـ) ، طبعة مصححة مطابقة على نسخة حفظها الشيخ أحمد محمد شاكر ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت .
- ◀ المدونة الكبرى ، الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت : ١٧٩ هـ) ، ط ١ ، المطبعة الخيرية لمالكها ومديرتها السيد عمر حسين الخشاب ، ١٣٢٤ هـ .
- ◀ المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .
- ◀ المستدرک على الصحيحين ، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت : ٤٠٥ هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ◀ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١ هـ) ، ط ١ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
- ◀ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت : ٧٧٠ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ◀ مصنف ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت : ٢٣٥ هـ) ، عني بتصحيحه ونشره وتنسيقه : محب السنة عبد الخالق خان الأفغاني ، المطبعة العزيزية ، الهند ، ١٩٦٦ م .
- ◀ المغني ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت : ٦٢٠ هـ) ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ◀ مفتاح الكرامة قواعد العلامة ، محمد الجواد بن محمد الحسن العاملي ، مطبعة الشورى ، مصر .
- ◀ من لا يحضره الفقيه ، أبو جعفر الصدوق بن بابويه ، تحقيق حسن الموسوي الخراساني ، مطبعة النجف ، ١٣٨٧ هـ .
- ◀ المنتقى شرح الموطأ ، الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد الأندلسي الباجي (ت : ٤٩٤ هـ) ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٣٣٢ هـ .
- ◀ منتهى الإرادات في جمع المقنع وزيادات ، محمد بن أحمد الفتوح المصري ، ابن النجار (ت : ٩٧٢ هـ - ١٥٦٤ م) ، مطبعة القاهرة ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

- ◀ المهذب في فقه الإمام الشافعي . الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي (ت : ٤٧٦ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- ◀ الموسوعة الجنائية ، جندي عبد الملك .
- ◀ منجد الطلاب ، نظر فيه ووقف على ضبطه : فؤاد البستاني رئيس الجامعة اللبنانية ، ط ٢ ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٦م .
- ◀ النظرية العامة للسرقة ، الدكتور حميد السعدي .
- ◀ النهاية ، للطوسي ، القصاص ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت : ٤٦٠ هـ) ، ط ١ ، دار الكتاب العربي .
- ◀ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، الإمام شمس الدين محمد بن العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرماحي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير (ت : ١٠٠٤ هـ) ، ط الأخيرة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م .
- ◀ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار ، الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، نسخة قوبلت مع النسخة التي طبعت بالمطبعة الأميرية ، ١٢٩٧ هـ .
- ◀ الوجيز ، الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥ هـ) ، مطبعة الأدب المؤيد ، القاهرة ،